https://doi.org/10.26682/chjuod.2023.26.1.31
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص427 -439، 2023 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها 1444 هـ - 2023م "، جامعة دهوك 6 اذار 2023

المرأة العراقية والمشاركة السياسية بعد عام 2003
الفرص والتحديات

حمد جاسم محمد الخزرجي
مركز الدراسات الاستراتيجية ،جامعة كربلاء-العراق

(تاريخ القبول بالنشر:27 تموز، 2023)

الخلاصة:

ان مشاركة المراءة في العملية السياسية اصبحت ضرورية في العصر الحديث لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساوات ومن ثم استقرار النظام السياسي، وان لا يقتصر حق المشاركة في الوظائف العليا للدولة على الرجال فقط وانما ان تكون هناك مشاركة شاملة ومتساوية لكل افراد المجتمع، وان يتم شمول وتوسيع قاعدة المشاركة والتمثيل في الهيئات العليا (التشريعية والتنفيذية) ويعطيها الشرعية داخل النظام السياسي، ومن ثم يعمق مفاهيم الانتماء الوطني وفعالية المواطن ولاسيما المراءة وتعزيز مكانتها وتطوير قابلياتها كمربية وقائده للأجيال ومن ثم زيادة فاعلية المجتمع ككل.

الكلمات الدالة: المرأة، العراقية، المشاركة، الفرص، التحديات.

المقدمة

عد موضوع المشاركة السياسية للمرأة من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، وقد عانت المراءة في العراق حالها حال اغلب النساء في العالم النامي من ضعف المشاركة السياسية بسبب عوامل وظروف عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية، ورغم تأكيد الدساتير العراقية المتعاقبة على اعطاء دور للمراءة في الحياة السياسية الا انها ظلت بدون تطبيق، حتى جاء دستور عام 2006 ب(نظام الكوتا) والذي نص في المادة (49/ خامسا) ان يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، وهذه النسبة لم تلغي حصول بعض النساء على الاصوات الكافية للوصول الى السلطة التنفيذية خارج قاعدة الكوتا، ونسبة المشاركة هذه للمراءة العراقية وان كانت ضعيفة في نظر البعض الا انها مقارنة ببعض الانظمة السياسية في المنطقة .

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان اهمية المشاركة السياسية للمرأة والذي يرتبط بالبناء الاجتماعي الذي قد يكون محفزاً لها و عائقاً امامها، اذ تعد المشاركة السياسية للمرأة في العملية السياسية وادارة شؤون المجتمع المدني من المؤشرات الدالة على تطوير المجتمع وديمقراطية نظام الحكم .

مشكلة البحث: هي ان رغم وجود نص دستوري يحدد حجم مشاركة المراءة ودورها في العملية السياسية ووجود حوافز عديدة لهذه المشاركة الا امه في نفس الوقت فان التشريعات الحالية تعد غير كافية لزيادة هذه المشاركة، ويحاول البحث الاجابة عن التساؤلات التالية:

1- ماهية المشاركة السياسية؟
2- ماهو دور المراءة العراقية في المشاركة السياسية؟

alkhzrjyhmd5@gmail.com*

3- ماهي الفرص الداعمة والتحديات المعرقلة؟

فرضية البحث: من ان التحولات التي مر بها العراق بعد 2003 قادت الى توسيع ودعم متطلبات دور المراءة في المشاركة السياسية وتسلمها مناصب قيادية عليا، ولكن في نفس الوقت كانت هناك بعض المعوقات المجتمعية والسياسية والتي وقفت عائق في توسيع هذه المشاركة.

هيكلية البحث: وسوف يتم تقسيم البحث الى محورين يتناول المحور الاول ماهية المشاركة السياسية، اما في المحور الثاني سيتم تناول فرص وتحديات المشاركة السياسية للمراءة العراقية بعد 2003، اضافة الى الخاتمة والمصادر

1- المطلب الاول: المشاركة السياسية (الاطار المفاهيمي)

1-1- نشأت المشاركة السياسية

مفهوم المشاركة السياسية قديم وله جذور في العديد من الثقافات الانسانية، ورقم محدودية من يمارسه من الطبقات العليا الا انه ان يمارس على ارض الواقع ، الا ان ظهور المفهوم بشكله الواسع كان خلال عصر النهضة في أوربا بعد انتشار التعليم وثقافة الحقوق والحريات وظهور الصناعة والتطور الاقتصادي في المجتمعات الاوربية، عندها انطلقت الدعوات للمطالبة بالحقوق والحريات العامة المنتهكة من قبل الكنسة والملوك[1]، وساعد هذه الدعوات بظهور عدد من المفكرين الذين كان لهم الفضل في تأسيس قواعد نظرية للسلطة وممارستها وفق ارادة الشعب عن طريق المشاركة السياسية بآلياتها الديمقراطية، فالمشاركة السياسية الحقيقية تتطلب آليات ديمقراطية حقيقية، اضافة الى ذلك فالمشاركة السياسية هي أداة اساسية للتمييز بين الأنظمة الديمقراطية والانظمة الاستبدادية، وهي طريقة مهمة لاختيار اصحاب المناصب العليا والتداول السلمي للسلطة، فالنظام السياسي الذي يؤمن بالمشاركة ويلبي مطالبها هو نظاما ديمقراطيا، اما اذا رفض اسلوب المشاركة السياسية فهو نظاما دكتاتوريا. [2].

وقد ازداد الاهتمام بالمشاركة السياسية المباشرة للشعب بعد ارتفاع وتيرة الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وتقليص سلطة الكنيسة والملوك في اوروبا، اضافة الى دور المفكرين في اظهار وعلو فكرة سيادة الشعب امثال (جان جاك روسو) الذي اكد على السيادة المباشرة للشعب مشاركته في ادارة امور الدولة، أما فكرت (توماس هوبز) فتدور حول تكوين دولة والخضوع لها وإطاعة أوامرها لأنها وليدة العقل البشري والتعاقد الاجتماعي ، أما فكرة جون لوك فكانت فلسفته ترى أن كل سلطة سياسية مسؤولية أمام الشعب، وما يحد السلطة هو القانون الأخلاقي والتقاليد الدستورية والاتفاقات الموجودة بالفطرة، فالسلطة وجدت لرفاهية المجتمع، وأن الحكومات ملزمة بحكم قانونها أن تطبق ما هو حق من الناحيتين الطبيعية والأخلاقية، اما (جان لوك) فيعرف السلطة كحقوق وواجبات، وان الحاكم وكل افراد المجتمع هم بنفس الدرجة ويخضعون لنفس القوانين، وانه يمكن عزل الحاكم وكل افراد السلطة اذا خالفوا واجباتهم المنوطين بها، وهنا هو يؤكد على اهمية المشاركة السياسية والديمقراطية في اختيار الحكام وعزلهم عن طريق الانتخابات دون اللجوء الى القوة والعصيان العنيف والحرب الأهلية، وبهذا فان (جان لوك) جعل من الشعب مصدر السلطات وشرعية تولي الحكم وله الحق في مواقيتهم وعزلهم[3].

ان المشاركة السياسية كانت معروفة في دول شمال أوروبا مثل (الدول الاسكندنافية وبريطانيا) وذلك لحاجة الملوك الى تحصيل الضرائب فكان لابد من تعزيز دور المواطن في المشاركة السياسية وهو ما يقود الى تشجيعهم على الإنتاج من أجل زيادة قدرتهم الضريبية، اذ يشير المؤرخين ان بداية المشاركة السياسية في العصر الحديث بدأت في بريطانيا من خلال (بالماغانا كارتا) عام 1215، وذلك حين أكد الإعلان حقوق البارونات الاقطاعين تجاه الملك واستمر الصراع بعد ذلك مع الملك حول الإصلاح السياسي حتى وصل إلى مشاركة سياسية اوسع عام 1265، عندما خصص مقعدان للمواطنين ونبيلان من كل مقاطعة في البرلمان مع الأشراف، ثم تحول البرلمان بعد الى بداية مجلس العموم البريطاني الحالي[4]. ان انهيار النظام الإقطاعي في اوروبا صاحبه بروز الطبقة الوسطى ومطالبتها بالاشتراك في الحكم، وذلك في القرنين الثامن عشر

و التاسع عشر، رافقها تطور النظم الانتخابية ورفعت القيود التي تحد من المشاركة الشعبية ، أما في آسيا وأفريقيا فقد برزت هذه الظاهرة في القرن العشرين [5].

وهناك عدد من العوامل ساعدت على نمو وزيادة المشاركة السياسية لدى المجتمعات منها، ازدياد نسبة المتعلمين وتحول المجتمع الزراعي الى مجتمع صناعي، وتوسع المدن، التطور في وسائل النقل والمواصلات، وانتشار الأفكار الجديدة حول الديمقراطية والمشاركة السياسية والذي قاد الى ظهور قوى اجتماعية جديدة ارادت ان تدير شؤونها والتأثير على القرارات الحكومية من خلال وجود المشاركة السياسية، التنافس بين القيادات السياسية في سبيل كسب التأييد الشعبي، كذلك التدخل الحكومي في حياة المجتمع وعلى كافة المجالات، الأمر الذي قاد الى ظهور مطالبات بالمشاركة السياسية[6] .

2-1- تعريف المشاركة السياسية

ان المشاركة السياسية هي نتاج التفاعل والاهتمام سواء أكانت بصورة إيجابية أم سلبية، وهي حق من حقوق المواطنة، ومجموعة متداخلة من الحقوق، لا تقف عند حرية التعبير عن الرأي.

ويمكن ان نعرف المشاركة السياسية بانها (ذلك الشكل من الممارسات السياسية الذي يسمح لكل لأفراد المجتمع بحق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وفي اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة)، وهي هنا شرطا أساسيا لعمل النظم الديمقراطية وممارستها[7] .

وعرفها اخرين بانها (عدد من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الجمهور للتأثير على السياسة العامة إما بشكل مباشر أو من خلال التأثير على اختيار الأشخاص الذين يضعون تلك السياسات). وهي تشمل أنشطة العمل في الحملات السياسية، والتبرع بالمال، والاتصال بالمسؤولين الحكوميين، وتقديم الالتماسات، والاحتجاج[8].

اما (لوسيان باي) فعرف للمشاركة السياسية (مشاركة أعداد كبيرة من الافراد والجماعات في الحياة السياسية)، اما (صموئيل هنتنغتون) فعرفها (ذلك النشاط الذي يقوم بهِ الافراد العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي، سواء كان هذا النشاط فردياً ام جماعياً ، منظماً ام عفوياً ، متواصلاً ام متقطعاً ، شرعياً ام غير شرعي ، فعالاً ام غير فعال)، وعرفها (جون نيلسون) (التدفق المتزايد للتأثير الذي يشكل اولويات الحكومات ويشكل سياساتها ، فهي عملية طبيعية ومنظمة على الرغم من أنها قد تكون في بعض الاحيان غير محكومة كالاحتجاجات الاجتماعية والعنف السياسي ، مما يعكس غياب او ضعف المؤسسات السياسية) [9].

وتعرف المشاركة السياسية ايضا بانها (حق الشعب في المشاركة السياسية في شؤون البلاد العامة، وموقفهِ من القضايا التي يعدها مهمة واساسية في تحديد مستقبلهِ)، فالمشاركة في صناعة القرارات هي ضمانه اجتماعية لقبول المجتمع القرارات الحكومية وتنفيذها وقبول نتائجها وتحقيق اهداف المجتمع، كذلك يجعل المعارضة السياسية علنية وسلمية بعيدا عن العنف [10]. وعرفها (برهان غليون) بانها (التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتداول السلطة بحرية نسبية بين اطراف النخب الاجتماعية وانواعها [11]. وعرفها (جلال عبد الله معوض) بأنها (حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية وهذا في أوسع معانيها، أما في أضيقها أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحكام)[12] .

والمشاركة السياسية تتوقف عند حدود التأثير، بل تتجاوز ذلك الى كيفية المشاركة في العملية السياسية او غير السياسية، ويؤدي من خلالها دوراً في الحياة الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية من خلال الفرص المتاحة له للمشاركة في تحديد الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتتحقق المشاركة السياسية الفعالة في عملية صنع القرارات الجماعية من خلال توفر فرص ومعطيات كافية لها أن تكون هناك دساتير تضمن الممارسة الفعلية والإيجابية للمشاركة السياسية، وقوانين تنظمها، والتي وتسمح للشعب بالمشاركة الحقيقية والتعبير عن آرائهم في صنع

السياسات والقرارات المتعلقة بشؤونهم الخاصة والعامة ، حينما يكفل الدستور المساواة السياسية بين الافراد.

وهذا يعني أن المشاركة السياسية هي إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي، اذ ان وجود مشاركة سياسية يتطلب وجود المؤسسات السياسية كأمر ضروري لاستيعاب القوى الجديدة المشاركة في العملية السياسية، وهي تزيد من استقرار النظام السياسي، فلأجل الوصول إلى هذا الاستقرار لابد أن تتسم المؤسسات السياسية بدرجة عالية من التكيف والتحول وصيانة البقاء والتجدد حسب المراحل التاريخية، لان عجز المؤسسات عن استيعاب النسب المتزايدة في المشاركة السياسية قد يقود هذا الأمر إلى زعزعة استقرار النظام السياسي[13] ، فيذكر (صوموئيل هنتنغتون) أن تحقيق الاستقلال السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية وتأسيس أحزاب سياسية تنظم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد من خلال توسيع المشاركة الشعبية في صنع السياسية العامة، واختيار الأشخاص للمناصب الرسمية، وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات، والاستجابة للمطاليب الشعبية عبر الديمقراطية وعدالة توزيع المهام لضمان المساواة [14].

1-3- ابعاد المشاركة السياسية للمشاركة السياسة عدد من الابعاد منها[15] :

أ- البعد القانوني: عندما تكون مؤسسات الدولة المادية وغير المادية أكثر كفاءة في أداء مهامها الرامية إلى إشباع الحاجات، وتحقيق الأهداف والطموحات، تسمح بالمشاركة السياسية السلمية مثل الترشيح والتصويت ومتابعة الامور السياسية والمناقشات في مختلف المواضيع التي تهم المجتمع، ودعم الحملات الانتخابية ماديا ومعنويا، والانضمام الى جماعات المصلحة وعضوية الاحزاب السياسية، وتسنم المناصب القيادية، وتقديم الشكوى والمظاهرات والإضراب والاعتصام المصرح به قانونيا.

ب- الابعاد غير القانونية، عندما تكون مؤسسات الدولة المادية وغير المادية اقل كفاءة وغير قادرة على اداء مهامها الرامية إلى إشباع الحاجات، بسبب زيادة النخب الجديدة التي تطالب بدورها في المشاركة السياسية، ويقود ذلك بدوره الى اختلال نسق العمل السياسي الذي تقوده النخبة الحاكمة وتعرضها لضغوط وردود فعل متباينة، ولعجزها عن استيعاب النخب الجديدة، أو رفضها لمشاركة للنخب الجديدة في العملية السياسية، يقود ذلك الى اعمال الشغب والعصيان المدني واستعمال القوة المستخدمة للعنف وإثارة الفتن في محاولة لتقويض سلطة الدولة واثارة التمرد الاجتماعي او دعمه والعمليات الارهابية، وبهذا فهي تشمل كل الاعمال التي تتجاوز القوانين من اجل عرض مطالب المجتمع التي لا يمكن تحقيقها بالطرق القانونية بسبب عدم استجابة النظام السياسي لها او عدم توفر الامكانيات لتحقيقها.

1-4- مقومات المشاركة السياسية ومنها:

أ- اقامة الانتخابات على اساس الديمقراطية وحرية الاختيار، اي ان تكون هناك حرية اختيار للشعب بين مجموعة من المرشحين لشغل المناصب العامة (رئاسة الجمهورية او عضوية البرلمان)، وان تكون الانتخابات ضمن مواعيد محددة ومضمنة في الدستور، فالانتخابات [16].

ب- سيادة القانون، وهو اهم مبادئ المشاركة السياسية، وهو ايضا مبدئ قانوني مهم معمول به في الدول الديمقراطية، ويعني خضوع الحكام والمحكومين لنصوص التشريعات التي يقرها ممثلو الشعب في البرلمان على شكل قوانين، وبالتالي تحقق العدالة والمساواة والاستقرار الحقيقية للجميع[17].

ج- الرقابة الشعبية، وتشمل آليات للرقابة والمحاسبة في الدولة سواء تم ذلك من قبل الشعب نفسه أو من قبل ممثليهم في البرلمان، ولكي تكون هذه الآلية فعالة لابد من وسيلة يتابع من خلالها الشعب ونوابه ما يجري في جلسات البرلمان من عمليات استفسار واستجواب للوزراء وأعضاء الحكومة وبكل شفافية وحيادية [18].

د- وجود تنظيمات وأحزاب سياسية، وهي ايضا مظهرا لا غنى عنه في الحياة الديمقراطية، ومن خلالها يتمكن الأشخاص

من إبداء آرائهم بكل حرية وشفافية بشأن ما تتخذه الحكومة من سياسات أو ما تصدره من قرارات[19].

والمشاركة السياسية بشكل عام تتطلب درجة من الوعي السياسي حتى يتمكن المجتمع من معرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وادراك الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، فضلاً عن قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعات الصغيرة التي ينتمي اليها، وهذا الوعي يتطلب عدة امور منها التعليم والخبرة والحصول الحصول على المعلومات .

2- فرص وتحديات المشاركة السياسية للمراءة العراقية

2-1- تاريخ مشاركة المراءة العراقية في الحياة السياسية.

تاريخيا، يعد نهاية القرن التاسع عشر بداية ظهور المرأة العراقية في الامور العامة اذ تم افتتاح أول مدرسة للبنات في بغداد عام 1890 ضمت حوالي 90 فتاة، بعدها شاركت المرأة العراقية في الحياة السياسية من خلال مشاركتها في ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني ، كما ساعدت التغييرات السياسية التي حدثت بعد تأسيس الدولة العراقية 1921 مساهمة لها في جوانب الحياة العامة كلها ومن ضمنها السياسية والاقتصادية، وقد صدرت أول مجلة نسائية باسم (ليلى) تحت شعار (في سبيل نهضة المرأة العراقية)عام 1923 وكانت الأديبة (يولنيا حسون) رئيسة تحرير لها واهتمت المجلة بالأمور التربوية والوعظ وتوعية المرأة للحصول على حقوقها وتعليمها، بعدها صدرت في بغداد أربع مطبوعات تعنى بشان المرأة حتى الأربعينات، وظهر عدد من التنظيمات السياسية والتقدمية النسائية ذات منطلقات تقدمية شاركت وعبأت النساء في مختلف النضالات القومية والوطنية والاجتماعية، ثم تبنت الأحزاب الوطنية العراقية قضايا المرأة واعتبرتها قضايا أساسية وهو ما شجع بعض النساء للانتماء إليها ، وشاركت المراءة في التظاهرات والاعتصامات وتعرض بعضهن للاعتقال ، وشاركت المراءة في المراكز العليا للأحزاب السياسية، وهو مهم لها ، وفي عام 1952 تأسست رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، وفتحت فروع في عدد من المحافظات العراقية[20].

مع كل ما قدمته المراءة العراقية من مساهمات ومطالبات الا ان دستور عام 1925 لم يعطي للمرأة العراقية دورها في المشاركة في الشؤون العامة، حتى جاءت ثورة 14 تموز 1958 التي الغت النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري وصدور الدستور المؤقت الذي نص على أن المواطنين العراقيين متساوون بموجب القانون ومنحهم الحرية بغض النظر عن العرق والجنسية أو اللغة أو الدين، واقر كذلك 7 حق النساء في المساهمة في الشؤون العامة، واسندت وزارة البلديات للسيدة (نزيهة الدليمي) التي كانت رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية حينها، ثم تأسس الاتحاد العام لنساء العراق عام 1972، وقدم الاتحاد نشاط واسع داخل المجتمع العراقي منها الحملة الوطنية الشاملة لمكافحة الأمية، وطبق نظام مجانية التعليم على كل المستويات عام 1974، و صدر قانون رقم (191) لعام 1975 القاضي بمساواة المرأة العراقية مع الرجل في الحقوق والمزايا المالية إذ تتلقى أجرا مساويا للرجل وفي 1979 أصبح التعليم إلزاميا للبنين والبنات حتى عمر الثانية عشر وصدر في عام 1978 قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية وفي عام 1988 قانون التعليم العالي والبحث العلمي الذي أكد على أن التعليم العالي حق لكل مواطن، وبعد تأسيس المجلس الوطني عام 1980 اصبح للمراءة الحق في الترشيح والانتخابات للحصول على عدد من مقاعد البرلمان، والتي كانت مشاركة ضمن أطار فلسفة الحزب الواحد وتوجهات النظام السابق، و في 13 أب 1986انضم العراق لاتفاقية (سيداو) وإبداء التحفظات وقت التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية حسب المادة (28) من الاتفاقية، حيث وافق على اغلب بنود الاتفاقية، وخلال فترة التسعينات ونتيجة العقوبات الاقتصادية والحصار المفروض على العراق انعكس ذلك على حقوق الإنسان في العراق بشكل عام وفيما يتعلق بالمرأة بشكل خاص أبرزها حالة البطالة والتدهور الاقتصادي والاجتماعي والشعور بعدم الاطمئنان واصبحت

المراءة تمارس اعمال محددة اضعفت مشاركة المراءة في ادارة الشؤون العامة[21] .

وبعد عام 2003 ، حصل تغيير في النظام السياسي العراقي، وتشكلت اول حكومة مؤقتة في 13 تموز 2003 ، تحت أشراف سلطة الادارة المؤقتة للاحتلال الامريكي، وتم تأسيس عدد من المؤسسات النسوية التي انصب اهتمامها على مشاركة المراءة ودورها في الحياة السياسة العراقية، وقد شاركت المراءة في لجنة كتابة الدستور العراقي، وبعد اقرار الدستور الدائم عام 2005، اقر في المادة (49/ رابعا)، على نسبة 25% للمراءة في البرلمان العراقي (الكوتا) * وان اقرار نظام الكوتا لم يلغي صعود نساء خارج نظام الكوتا اذا حصلن على نسبة اصوات تأهلن للوصول لقبة البرلمان، ففي الانتخابات البرلمانية عام 2014 وصلت (22) امرأة الى قبة البرلمان من اصل باصواتهن دون الحاجة الى نظام الكوتا البالغة (83) من مجموع اعضاء البرلمان البالغة (328) عضوا، لهذا اصبح للمراءة دور في الحياة السياسية اكثر فاعلية بعد 2003 عن طريق نظام الكوتا الذي ادى الى دخول المرأة العراقية في البرلمان ومشاركتها في الحياة السياسية والتقديم للانتخابات والترشيح للمجالس النيابية والمحلية وتولي الوظائف العامة في المجتمع [22].

2-2- الفرص المتاحة

اكد الدين الاسلامي على حقوق للمرأة ومشاركتها ودورها في الحياة العامة، وكانت البداية منذ ان خلق الله الخلق (ادم وحواء عليهم السلام) وجعل مشاركة المرأة للرجل في كل شيء منذ ان كانا في السماء حتى هبطا الى الارض، بقوله تعالى (و يا ادم أسكن انت و زوجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين) (سورة الاعراف، الآية – 19). كذلك في قضية البيعة فهن بايعن الرسول صلى الله عليه وسلم، اي عاهدنه على اطاعة الله والرسول والايمان بوحدانية الله تعالى فكانت هذه المبايعة بمثابة عهد، والبيعة هنا لا تقتصر على الرجال المسلمين وانما على النساء المسلمات، فهذا يدل على سمو الفكر الاسلامي واتخاذ الخط الانساني واعطاء المرأة شأن كبير في تقرير واقع المرأة الحقوقي والانساني في ظل الاسلام والاعتراف بإنسانية المرأة واهليتها في اعطاء العهود والالتزام بها منذ ان بايعن الرسول في الاسلام. وما يخص تولي المراءة للولاية العامة فكان خلاف حوله، اذ رأى البعض ان ولاية الامور العامة تخص الرجال فقط، لان الرجل عنده فضل التدبير والراي والقوة والطبع على خلاف المرأة التي تتصف باللين والضعف، معتمدين على قوله تعالى في الآية المباركة (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ...) سورة النساء، الآية- 34، وقوله تعالى (وللرجال عليهن درجة) (سورة البقرة، الآية- 228)، الا ان البعض يرى ان هذه الآيات لا تخص العلاقة بين الرجال والنساء في الامور العامة، وانما جاءت في الحديث عن الحياة الزوجية الخاصة التي يتطلب تحمل طرف واحد للأمر هي الزوجة ولا يلزم ان يتعدى الامر الى الولاية العامة[23].

ثم بعد ذلك تطورت المطالب بالمشاركة السياسية للمراءة من خلال الاطلاع على الثقافة الاوربية والدعوة الى مساواة المرأة العربية مع غيرها من النساء في الدول الاوربية، فبدأت حركة نسوية حول تعليم المراءة وتوعيتها باسم جمعية (يقظة المرأة) والتي تأسست على يد عدد من النساء عام 1923، والتي عدت اول مشاركة للنساء الى جانب الرجل في الحياة السياسية في سوريا ومصر والعراق، ثم توسع دور المراءة في مختلف المجالات في حقل الزراعة والصناعات والخدمات والوظائف العامة، وهو تحول مهم للمرأة من مجرد جسد الى انسان يتمتع بكامل حقوقه مقابل الالتزام بأداء واجباتها تجاه الاسرة والمجتمع وكان لها دور الى جانب الرجل في حركة التحرر ضد الاستعمار والبناء[24].

على الرغم من ضعف مشاركة المراءة في الحياة السياسية العراقية قبل العام 2003 لوجود عدد من التحديات منها التحديات السياسية والاقتصادية الواقع الاجتماعي العراقي العشائري و القبلي وما رافق ذلك من حروب وحصار اقتصادي وتردي الواقع المعيشي والهجرة والتهجير اثر على

مشاركة المجتمع بشكل عام وعلى المراءة بشكل خاص وجعل مساهمتها تكاد تكون ضعيفة بسبب تلك الظروف، اما ما بعد 2003 فنجد ان المرأة قد اخذت بعض حقوقها في المشاركة العامة وصنع القرار السياسي من خلال الدستور فقد نصت المادة (١٤) العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد ، ونصت المادة (٢٠) (للمواطنين ، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح)، والمادة (49 – رابعاً) (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب)[25] ، و في الانتخابات التشريعية لعام 2021 اجتاز عدد مقاعد البرلمان المخصصة للنساء في مجلس النواب نسبة الكوتا المخصصة لهن والبالغة 25%، اذ حصلت المراءة العراقية على 97 مقعد بزيادة 14 مقعد على الكوتا البالغة 83 مقعدا، للمزيد ، ولأول مرة في تاريخ العراق السياسي تنافس الكتل السياسية لدخول المرآه في العملية السياسية وما دفعها لاحتلال مواقع قيادية في المؤسسات، ويمكن القول ان المرآه العراقية قد وضعت كرقم مهم في المحاولة منذ ان سن مجلس الحكم قوانين انتخابات الجمعية العمومية[26].

صدور فتاوى دينية التي كان لها دور في تأييد مشاركة النساء السياسية، لهذا حصلت المرأة على مقعدين في المحكمة الاتحادية بعد عام 2003, كما ان المرأة العراقية اصبحت على اطلاع واسع على حياة المجتمعات الاخرى، وهو ما ساعدها على البحث عن وظائف جديدة في الوظائف الحكومية والقطاع الخاص، وهو ما وفر لها استقلالا اقتصاديا، كما ان النمو الاقتصادي والتطور سبل العيش في العراق بعد 2003 وفرت هي الاخرى حرية للمراءة لترك الاعمال التي كانت تعد عائقا امام مشاركتها السياسية مثل الاعمال المنزلية والحرف اليدوية، فقد وصلت المراءة الى مناصب سياسية عليا في الوزارات ومدراء عامين .

3-2- التحديات المعرقلة لمشاركة المراءة السياسية

ان التغيير الذي حصل في العراق عام 2003 ، وما اعقبه من تطورات وتدهور امني كانت عوامل ضاغطة على النساء العراقيات، اذ تمثِّل المرأة % 49 من سكان العراق ، اذ يعد انعدام الأمن للمرأة في العراق أحد العوامل الرئيسة التي تقف حاجزا في تحقيق المساواة بين الجنسين، والمشاركة ويعيق عملية السلام المجتمعي، فقد تعرضت عشرات الالاف من النساء للعنف الأسري من قبل الأهل، والزوج، والأبناء، والأقارب في النصف الأول من عام 2021، وهذه الحالات المعلنة والمسجلة، اذ هناك اعداد كبيرة من الحالات المخفية تدخلاً أمنياً، بغض النظر عن عدد الحالات المخفية في المنازل. ولا يتوقَّف العنف ضد النساء عند حدود التعنيف الأسري فقط، كذلك تعرض بعضهن الى التهديد والقتل في محاولة لابعادهن عن المشاركة العامة[27].

ان المشاركة السياسية للمرأة العراقية لا يمكن ان ينظر اليها بشكل متجزأ عن واقع النظام العام في العراق والحالة المستقبلية فيه، لان التمتع بحق الحياة والحرية وحقهم في المساواة وكما مثبت في الدستور العراقي لعام 2005 ، لا تتناسب مع ما موجود على ارض الواقع، اذ ان هناك فجوة كبيرة بين حصول المرأة على حق الانتخابات والترشيح وممارستها لهذا الحق وتأثيرها في مراكز صنع القرار السياسي، وحتى ان اعتماد نظام الكوتا بعد عام 2003 فهو لم يعطي حقا كاملا للنساء وان دخول البرلمان اغلبه جاء عن طريق الكوتا ، يضاف اليه ان دخول المرأة في الاحزاب السياسية كان عن طريق نظام الكوتا وليس على اساس الحق او الكفاءة واعطاء الاولوية للرجال على النساء[28]، اذ نلاحظ ان المراءة لم تتجاوز حصة الكوتا 25% المخصصة لها في مجلس النواب لأربع دورات انتخابية، وقد تجاوزت النسبة في انتخابات التشريعية لعام 2021 اذ حصلت النساء على (97) مقعدا منها (14) مقعد خارج نظام الكوتا [29].

أ– تمارس الاسرة العراقية مستوى أعلى من الضبط تجاه الفتيات، وتفضيل للطفل الذكر واعطاءه فرص اكبر على

حساب الفتاة، هذا الوضع جعل المرأة لا تحصل على الحماية الكافية، يضاف اليه تداعيات الحروب واعمال العنف على المراءة، وتسلط الأب والأخ والزوج داخل الأسرة وتقييد الحرية وإبداء الرأي والطاعة العمياء، فأصبح العيب وليس الضمير، هو الذي يتحكم في سلوكيات المرأة، واصبح الرجل يتحكم في المراءة وقراراتها، ومن هنا فقدت المرأة دورها في الاسرة ومشاركتها السياسية والاجتماعية الحقيقية [30].

ب- ان ما واجهه العراق من حروب واحتلال وقوانين استثنائية جعلت من المراءة اسيرة لهذه الاوضاع، اذ نجد ان العراق ومنذ عام2003 شهد ارتفاع في العنف وتراجع الاستقرار، وان التدهور الامني يؤثر في كل مفاصل ويعد معوق في وجه التطور في اي من المجالات سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية، وان زيادة العنف والصراعات في الدولة زاد من العنف الاسري ضد المرأة، فاصبح العنف والتهديدات تشمل الرجل والمراءة على السواء، وهو ما اثر على الاستقرار وخلق بيئة تسودها الفوضى الامنية، مما اثر على المشاركة السياسية للمراءة العراقية، يضاف اليه تراجع دور منظمات المجتمع المدني ولا سيما المنظمات النسائية وعدم توسع نشاطها بسبب تدهور الوضع الامني [31].

ج- ان طبيعة المجتمع له تأثير في مشاركة المرأة وتحدد دورها في الشؤون العامة، اذ تعد العادات والتقاليد والحياة العشائرية والافكار الدينية المختلفة من العوامل التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة وحرمانها من الحصول على المناصب والمواقع التي يتمتع بها الرجل، اضافة الى هيمنة دور الرجل على المرأة، ولمنظومات الفكرية السائدة، لهذا نرى ان القيود من القيم والثقافة والاعراف والتقاليد المجتمعية العراقية، والتي توارثت عبر اجيال عدة مكونة هويتها، ما زالت فاعلة ومسيطرة عليه في تحديد العلاقة بين الجنسين وطبيعة تقسيم العمل، كما ان بعض التعاليم الدينية كانت سبب لمنع المرأة من الحياة السياسية، اذ ان طبيعة المجتمع العربي قبل الاسلام كانت تمييز بين الرجل والمرأة، فيعتمد بعض الاسلاميين على آيات قرانيه، كما في قوله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما انفقوا اموالهم)، وفسرت بان الرجال مسلطون على النساء في السياسة والتدبير، بسبب تفضيلهم عليهن، وهو ما وضع حاجزا امام اشراك المرأة في الحياة السياسية، كذلك التنشئة الاسرية الاجتماعية ودورها في تكوين سلوك الفرد نحو مجتمعه، فالأساليب التي يستخدمها الاباء لتنشئة الطفل خلقت تنشئة الاولاد اجتماعيا وتقليدهم سلوك ابائهم امهاتهن وهو ما اثر على دور ووعي المرأة[32].

د- التمييز في مجال العمل الحكومي ولا سيما في البعثات الدبلوماسية خارج العراق، والعمل في الوزارات، وعلى الرغم من المؤهلات التي تملكها المرأة؛ التي تتفوق على الرجل، الا ان البعض يفضل الرجال على النساء في العديد من الاعمال[33]. العامل الاقتصادي، وله تأثير كبير على الجانب السياسي بكل اتجاهاته، اذ يؤثر على القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة ذات المساس بالمرأة ودورها ومشاركتها فنجد ان العراق في خمسينات القرن الماضي قد وضع خطط تنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ورغم صدور قوانين العمل التي نظمت العمل في كل القطاعات وبين افراد المجتمع، مثل قانون العمل رقم (151) لسنة 1970، والذي عدل بقانون العمل رقم (81) لسنة 1987 الا ان دورها السياسي بقي دون تقدم واضح، اذ ان احداث العراق خلال القرن العشرين والحروب قادت الى تراجع الاقتصاد وانتشار الفقر الذي اثر على المجتمع والمرأة وبالتالي شكل عقبات امام مشاركة المرأة في الحياة العامة[34].

هـ- ان دخول المراءة الى سوق العمل بقطاعاته المختلفة لم يكن متاحا في كل الاوقات، اذ ان بعض الاعمال كانت حكرا على الرجال دون النساء، كما ان التدهور الاقتصادي اثر ايضا على المجتمع و الاسرة من جانب التعليم، وان ارتفاع تكاليف التعليم جعل الاسرة العراقية تتجه الى تعليم الذكور اولا، وهو ما رفع نسب الامية بين النساء واثر على الوعي السياسي لمرأة والى تراجع مشاركتها في الحياة السياسية [35].

و- ادت الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية والعنف والفساد المالي الى هدر الموارد وزعزعة الاقتصاد العراقي وتراجع

مؤشرات التنمية البشرية في العراق، فالوضع الاقتصادي يتأثر بالحروب اذ توجه موارد الدولة نحو التسلح وحشد القوة العسكرية للدفاع ومواجهة العنف والارهاب وهو ما يضعف الاتجاه نحو الانتاج والتطور وتوفير الخدمات، كذلك ان الحروب تخلق اجيال من الارامل والايتام مما يضع قدرا كبيرا على المراءة لاعالة ابناءها وزوجها المعوق وتوفير لقمة العيش لهم ومن ثم انسحابها من المشاركة في العمل السياسي الحياة السياسية[36].

الخاتمة

احتلت المراءة العراقية مكانة مهمة وكان لها ادوار فاعلة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية الاقتصادية، وان مشاركتها في الحياة العامة ولا سيما المشاركة السياسية لهي دليل على سمو وعي المجتمع العراقي، ورغم كل الصعوبات بعد العام 2003 من عدم استقرار امني وسياسي الا انه كان لها مكانة مهمة وحضور داخل اغلب مؤسسات الدولة السياسية، وان ما وجهته المراءة من ضعف مشاركتها في الحياة العامة يرجع بعضه الى طبيعة المجتمع والتغييرات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد بعد العام 2003، ان الدعوات الى اعطاء المراءة حقها الدستوري كاملة لا زالت مستمرة لاغم ما تواجه من صعوبات.

استنتاج

أ- ان حصول المراءة على مكانتها في المجتمع يتطلب اصدار تشريعات دستورية وقانونية تعزز هذا الدور وتمنع اي معوقات قد تقف في تحقيقه، كذلك الحد من بعض العادات الاجتماعية المعرقلة لدور المراءة في الحياة العامة، يضاف اليه اصدار قوانين توفر فرص عمل للنساء الارامل والمعيلات لأطفالهن من اجل تحسين وضعهن الاقتصادي لتعزيز مشاركتها السياسية وعدم الاعتماد على الرجل فقط في توفير اسباب العيش.

ب- ان دعم حقوق المراءة ودورها في الحياة العامة يتطلب مشاريع تنموية وخطط هادفه واستثمار افضل للموارد لتحقيق العدالة والمساوات، لان التنمية البشرية اساسها المواطن الذي هو صانع التنمية وغايتها، وان توسيع دور المراءة في التمية ومشاركتها في صياغتها تعد عنصرا مهما في اية استراتيجية تريد اشاعة الديمقراطية، ونشر الحريات.

ج- ان خلق جيل واعي يعتمد عبيه في البناء والتطوير يعتمد عليه يتطلب تحرير المراءة وتوفير المستلزمات لذلك من خلال التعليم والعمل والمساوات في الحقوق والواجبات، وتحقق التوافق داخل المجتمع بين طراز الحياة وأساليب المعيشة، اذ لا يمكن تقبل بعض العادات والتقاليد لانها متجذرة في المجتمع، وانما اعتماد أسس عقلانية للحياة تمكن للمرأة من العمل الى جنب الرجل دون تمييز، وبالتالي نبذ كل الافكار التي كانت ولا زالت تضعف من دور المراءة في الحياة العامة.

د- دعم مشاركة المراءة في مؤسسات المجتمع المدني بشكل حقيقي بعيدا عن الاقصاء والتهميش، فمؤسسات المجتمع المدني لها دور مهم في مساندة المراءة في الترشيح والانتخاب في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وان تكون منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية منفتحة وينضوي تحتها كلا من الرجل والمراءة لمنع اي عزل لها، وحتى نظام الكوتا وان جاء لأنصاف المراءة وتحقيق مشاركة عادلة لها الا انه لا يمكن ان يستمر الى الابد ولابد من ان تأخذ المراءة دورها الحقيق الذي تستحقه.

الهوامش

(1) Jan W. van Deth, What Is Political Participation?, (Germany, University of Mannheim, Mannheim Centre for European Social Research) 22 November 2016, p3, https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.68

(2) سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، 2009، ص1-2.

(3) عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية) مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)،2000، ص ص 82-85.

(4) سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، 2009، ص7.

(5) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 1998، ص248.

(6) عبد الرحمن حسين محمد، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشور)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 2005، ص27.

(7) Jan W. van Deth, op,cit, p2.

(8) حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، الأنموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996م ، ص19.

(9) Summuel f. Huntington and John Nelson , No easy choice :Political Participation in developing countries Cambridge , MA, Harvard University Press , 1976, P.3

(10) Jan W. van Deth, op,cit, p4,

(11) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، في، برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربي، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2004 ، ص14.

(12) جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1998، ص 64.

(13) هند قاسم ابراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (دراسة حالة البحرين)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 2005، ص17.

(14) What Is Political Participation? Definition and Examples, https://www.thoughtco.com/political-participation-definition-examples-5198236

(15) جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص70 ؛ كذلك ينظر، احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، (بيروت، الدار العربية للموسوعات)،1999، ص151.

(16) محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي بتاريخ 21 اب 2016، تاريخ دخول الموقع 2023/1/7، على الرابط الالكتروني https://democraticac.de/?p=36026

(17) Paul Burstein and April Linton, The Impact of Political Parties, Interest Groups, and Social Movement Organizations on Public Policy: Some Recent Evidence and Theoretical Concerns, Oxford University Press, 2002, https://www.jstor.org/stable/3086476

(18) حمداد صحبية ، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا، اطروحة دكتوراه، (الجزائر، جامعة وهران2، كلية العلوم الاجتماعية)، 2016، ص ص33 – 35.

(19) محمد عادل عثمان، مصدر سبق ذكره.

(20) سعدون شلال ظاهر؛ تغريد رامز هاشم العذاري، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003 م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 49، (جامعة بابل، كلية التربية الأساسية)، 2019، ص ص1717-1719.

(21) بدرية صالح عبدالله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 3002، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد2، (جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية)، 2015، ص ص233-237.

* الكوتا هي تخصيص عدد من مقاعد البرلمان للنساء، وتأكيد ذلك من خلال مواد دستورية وقوانين ملزمة للأحزاب السياسية، للمزيد ينظر، فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الأمارات، مركز الخليج للابحاث)، 2004، ص202.

(22) سعدون شلال ظاهر؛ تغريد رامز هاشم العذاري، مصدر سبق ذكره، ص 1720.

(23) لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام "2003"، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي بتاريخ . ايلول 2016، تاريخ دخول الموقع 2023/1/9، على الرابط https://www.democraticac.de/?p=37298

(24) عبد السلام ابراهيم البغدادي، المرأة والدور السياسي،ط1، (عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان)، 2010، ص18.

[25]دستور جمهورية العراق لعام 2005؛ كذلك ينظر، لينا عماد الموسوي، المرأة العراقية بعد 2003 (محفِّزات العنف، وحواجز التمكين)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (العراق، بغداد)، 2022، ص3.

[26]في سابقة.. المراءة العراقية تتجاوز (الكوتا النسائية)، تقرير على موقع سكاي نيوز عربي، تاريخ النشر 2021/10/14، تاريخ دخول الموقع 2023/1/20، على الموقع الالكتروني https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1470654

[27]وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء CSO، تاريخ التحديث 2023/1/17، تاريخ دخول الموقع 2023/1/18، على الرابط الالكتروني https://cosit.gov.iq/ar/63-stat-ar?start=55

[28]حسام الدين علي مجيد؛ زاله سعيد يحيى الخطاط، نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلا لبناء المجتمع العادل: دراسة في تمكين المرأة الكردستانية، مجلة العلوم السياسية، العدد55، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 2018، ص ص319-322.

[29]قاسم عبودي، دور النظام الانتخابي في صياغة النموذج الديمقراطي في العراق، جريدة المدى، العدد 2765، مقال منشور بتاريخ 2012/4/3، على الموقع الالكتروني، http://www.almadaapeper.net/ar/news

[30]سمير لطفي وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، ط3، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1993، ص131.

[31]لقاء ياسين حسن، مصدر سبق ذكره.

[32]المصدر السابق نقسه.

[33]سعدون شلال ظاهر؛ تغريد رامز هاشم العذاري، مصدر سبق ذكره، ص 1718.

[34]بدرية صالح عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 246.

[35] لينا عماد الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص7.

[36]بدرية صالح عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 247.

المصادر:

اولا: المصادر العربية:

سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، 2009.

عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية) مع إشارة للمجتمع المدني العربي، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)،2000.

صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)،1998.

برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، في، برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربي، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 2004 .

جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1998.

جلال عبد الله معوض، ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في، علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1998.

احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، (بيروت، الدار العربية للموسوعات)،1999.

عبد السلام ابراهيم البغدادي، المرأة والدور السياسي،ط1، (عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان)، 2010.

دستور جمهورية العراق لعام 2005.

لينا عماد الموسوي، المرأة العراقية بعد 2003 (محفِّزات العنف، وحواجز التمكين)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (العراق، بغداد)، 2022.

سمير لطفي وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، ط3، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، 1993.

فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الأمارات، مركز الخليج للأبحاث)، 2004.

الدوريات:

سعدون شلال ظاهر؛ تغريد رامز هاشم العذاري، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003 م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 49، (جامعة بابل، كلية التربية الأساسية)، 2019.

بدرية صالح عبدالله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 3002، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد2، (جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية)، 2015.

حسام الدين علي مجيد؛ زاله سعيد يحيى الخطاط، نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلا لبناء المجتمع العادل: دراسة في تمكين المرأة الكردستانية، مجلة العلوم السياسية،

العدد55، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 2018.

الرسائل والاطاريح:

سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية)، 2009.

- عبد الرحمن حسين محمد، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشور)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 2005.

حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، الأنموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.

هند قاسم ابراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (دراسة حالة البحرين)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 2005.

مصادر الانترنيت:

محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي بتاريخ 21 اب 2016، تاريخ دخول الموقع 2023/1/7، على الرابط الالكتروني https://democraticac.de/?p=36026

لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام "2003"، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي بتاريخ . ايلول 2016، تاريخ دخول الموقع 2023/1/9، على الرابط https://www.democraticac.de/?p=37298

في سابقة.. المراءة العراقية تتجاوز (الكوتا النسائية)، تقرير على موقع سكاي نيوز عربي، تاريخ النشر 2021/10/14، تاريخ دخول الموقع 2023/1/20، على الموقع الالكتروني https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1470654

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء CSO، تاريخ التحديث 2023/1/17، تاريخ دخول الموقع 2023/1/18، على الرابط الالكتروني https://cosit.gov.iq/ar/63-stat-ar?start=55

قاسم عبودي، دور النظام الانتخابي في صياغة النموذج الديمقراطي في العراق، جريدة المدى، العدد 2765، مقال منشور بتاريخ 2012/4/3، على الموقع الالكتروني http://www.almadaapeper.net/ar/news

لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام "2003"، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي بتاريخ 2017/9/17، تاريخ دخول المرقع 2023/1/20، على الموقع الالكتروني https://democraticac.de/?p=37298

پوختە:

هشداری ژنان لە پرۆسەی سیاسیدا لە سەردەمی مۆدێرن بۆ بەدیهێنانی دادپەروەری کۆمەڵایەتی و یەکسانی و سەقامگیری سیستەمی سیاسی بۆتە پێویست. بەڵکو بەشداریکردنیان گشتگیر و یەکسان بێت لەگەڵ هەموو ئەندامانی کۆمەڵگا، بەشداریکردنیان لە ئۆرگانە بااڵکاندا فراوانتر و فراوانتر بکرێت. (یاسایی و جێبەجێکردن) کە شەرعیەتیان پێدەبەخشێت لەناو سیستمی سیاسیدا، بەمەش چەمکەکانی نیشتمانپەروەری و هاوڵاتیبوونی باڵا قووڵتر دەبێتەوە، بەتایبەتی بۆ ژنان، پێگەی خۆیان بەهێزتر دەکەن، هەروەها پەرە بە تواناکانیان وەک مامۆستا و سەرکردە بەدرێژایی نەوەکان، بەمەش لاوازی کۆمەڵگا وەک... پێشەوا. گشت.

وشەی سەرەکی: ژنان، عیراقی، بەشداریکردن، دەرفەتەکان، تەحەددیاتەکان.

IRAQ WOMAN AND POLITICAL PARTICIPATION AFTER 2003, OPPORTUNITIES AND CHALLENGES

HAMAD **J**ASIM **M**OHAMMED

Center For Strategic Studies, University Of Karbala- Iraq

ABSTRACT

Jan W. van Deth, What Is Political Participation?, Department of Political Sociology, (Germany, University of Mannheim, Mannheim Centre for European Social Research) 22 November 2016, p2.

Summuel f. Huntington and John Nelson , No easy choice :Political Participation in developing countries Cambridge , MA, Harvard University Press , 1976.

What Is Political Participation? Definition and Examples, https://www.thoughtco.com/political-participation-definition-examples-5198236

Paul Burstein and April Linton, The Impact of Political Parties, Interest Groups, and Social Movement Organizations on Public Policy: Some Recent Evidence and Theoretical Concerns, Oxford University Press, 2002, https://www.jstor.org/stable/3086476.

The participation of women in the political process has become necessary in the modern era to achieve social justice and equality, and then the stability of the political system, and that the right to participate in the higher positions of the state is not limited to men only, but rather that there be comprehensive and equal participation for all members of society, and that the participation base be included and expanded And representation in higher bodies (legislative and executive) and gives them legitimacy within the political system, and then deepens the concepts of national belonging and the effectiveness of the citizen, especially women, and strengthens her status and develops her capabilities as an educator and leader for generations, and then increases the effectiveness of society as a whole.

***KEYWORD*:** women, Iraqi, participation, opportunities, challenges**.**